

## المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان ("حقوق")

### ورقة تقييم وتقدير موقف رقم (3)

## غزة، واللاجئين الفلسطينيين، تداعيات وانعكاسات

تبدى المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) ارتياحها للهدنة القائمة وحلحلة قضية الرهائن على أمل استمرارها، وإن كنا في حقوق نتطلع لوقف شامل مستدام لإطلاق النار وإعادة إحياء عملية السلام ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن في جلسته اليوم قراراً في هذا الشأن. كما أود إعادة تأكيد "حقوق" إدانتها الصارمة لكافة الأعمال العدائية الوحشية العنيفة غير المسبوقة وغير المتناسبة، والتهديد المستمر باستئنافها في قطاع غزة، كما الاستهدافات الممنهجة للمدنيين والأعيان المدنية ولاسيما التي تحمل إشارات مميزة كالمستشفيات ودور العبادة والمدارس التابعة لوكالة الأونروا الأممية، لاسيما التي تأوي النازحين المدنيين، والتي تعد انتهاكات جسيمة وخطيرة لقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتشكل جرائم حرب.

وتأكد "حقوق" أن التطورات في قطاع غزة المتداعية منذ 7 تشرين الأول / أكتوبر، بما حملته من مآسي وحصار ودمار وجرائم جسيمة وخطيرة والأعداد المرتفعة للقتلى والجرحى من مختلف فئات السكان من دون تمييز، كان للأطفال والنساء النسبة الأكبر من بينهم، الأمر الذي أوجد حالة من الغضب والغليان في الشارع الفلسطيني في كافة أماكن تواجدهم / لجوئهم وذلك بسبب ترابطهم العضوي الذي يتصاعد في الأزمات على الرغم من تشتيتهم وتجزئتهم والهائم بهموم حياته يومية مختلفة بسبب التداعيات الكارثية المستمرة التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي وتعتته منذ سنة 1948، برفض عودتهم إلى أراضيهم وديارهم، وسنه قوانين جائرة تعسفية، تميز ضد كل من هو ليس يهودياً، بحرمانه من العودة، بهدف عدم تمكينهم من ممارسة حقهم الجماعي في تقرير المصير.

### لاجئو غزة والضفة في عين المأساة، ولاجئي الشتات يتربحون

يصادف اليوم الموافق 29 تشرين الثاني، اليوم العالمي لتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومن المعروف أن غالبية الشعب الفلسطيني من اللاجئين، وهم لاجئو وأبناء وأحفاد لاجئي 1948، يعيشون تداعيات وانعكاسات نكبتهم الكارثية المستمرة. ويعيش في قطاع غزة نحو 2.2 مليون نسمة، منهم 1.7 مليون لاجئ، وقد استمر وضعهم الاجتماعي الاقتصادي بالانحدار، جراء الاحتلال والحصار المفروض براً وبحراً وجواً من قبل إسرائيل، وهم يعيشون

تحت العقاب الجماعي نتيجة للحصار المستمر منذ عام 2007. وفي الضفة الغربية، هناك ما يزيد عن مليون لاجئ مسجل لدى الوكالة من أصل 3.2 مليون هو عدد سكان الضفة الغربية المحاصرة في طبيعة الحال ومقطعة الأوصال أيضاً، وتتركز هجمات جيش الاحتلال الإسرائيلي على مخيماتهم وخصوصاً مخيمات نابلس وجنين وطولكرم وأريحا.

ويتجاوز عدد اللاجئين في دول الطوق 3.5 مليون غالبيتهم في الأردن، ومن نافل القول أن اللاجئين لطالما كانوا، ولا يزالون، أصل القضية، وضحايا استهدافات واعتداءات عنيفة وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان، في معظم المناطق التي تواجدوا ويتواجدون فيها، ويعيشون تداعيات وانعكاسات الاحتلال وأعماله العدائية المستمرة، ومؤخراً أحداث ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر في قطاع غزة، وتداعياتها في الضفة الغربية ودول الجوار، ولاسيما سورية، ولبنان على وجه الخصوص الذي يتأثر اللاجئون فيه بانعكاسات كافة أزمات المنطقة وطبعاً وخصوصاً تلك التي تحدث في فلسطين.

إن ما طُرح في الأيام الأولى للعمليات العدائية الإسرائيلية على قطاع غزة، كان بمثابة إشارة إلى نوايا حقيقية مبيتة لعمليات تهجير قسري واسعة النطاق، وخصوصاً أنها ترافقت مع دعوات لترحيلهم إلى سيناء وتصاعدات حتى وصلت بعض الأصوات إلى مطالبة المجتمع الدولي باستيعابهم بعد أن تم ابعاد نسبة كبيرة منهم إلى محافظات جنوب غزة، الأمر الذي يثير مخاوف من حدوث نكبة ثانية للاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً إذا ما تم استئناف الأعمال العدائية وتوسعت نحو محافظات جنوب القطاع، الأمر الذي يثير حفيظة السلطات المصرية التي أعلنت رفضها التام للتهجير واعتبره بمثابة شرارة إشعال حرب، وهذا لا يبدو مستبعداً إذا ما تم تهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء، أخذاً بعين الاعتبار تجربة لبنان الذي يُناهِز عدد اللاجئين فيه 550 ألف وفق سجلات الأونروا، فيما المتبقي منهم لا يتجاوز 200 ألف، والباقي اختاروا مرغمين اللجوء مجدداً إلى حيث الأمان النسبي في أرجاء العالم، معظمهم بشكل غير نظامي بعدما تمكنوا من العبور إلى الضفة الثانية من البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى أرجاء أوروبا. والمتبقي منهم تُستغل حالة الاستضعاف لديهم ويُستخدمون كوقود للحروب ولمناهضة عملية السلام. وللتتويه فإن القوانين والسياسات المصرية الخاصة باللاجئين ليست بأفضل حال، ناهيك عن الفرق الشاسع في الأعداد والمساحة الحدودية مع إسرائيل وما سيشكل ذلك من خطر مضاعف.

وقرع ذلك أيضاً جرس الإنذار لدى السلطات الأردنية التي لم تخف تخوفها من احتمالات حقيقية لتهجير فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن حيث يصبح عدد اللاجئين أكثر من السكان الأصليين، وأيضاً اعتُبر ذلك بمثابة إشارة إشعال حرب. ثم أن ما طُرح لاحقاً عمّا أُطلق عليه "اليوم التالي"، أي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، من مقترحات

لحكم قطاع غزة، لم يتطرق أي حل لمسألة اللاجئين الذين هم أصل القضية، الأمر الذي أثار مخاوف اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان (البلدان اللذان يعيشان في حالة حرب أصلاً ويستخدمان الوجود الفلسطيني)، من تجاهل قضيتهم وتركها من دون أي حل، ومخاوف الدول المضيفة أيضاً من فرض التوطين المرفوض دستورياً خصوصاً في لبنان الذي يصنف نفسه بلد عبور وليس مستقراً للاجئين، وطالما اعتبر اللجوء الفلسطيني بمثابة مشكلة ديموغرافية طائفية وتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بسياسة الإقصاء وعدم الإبقاء التطفيفية، بهدف التخلص من أكبر عدد منهم ودفعهم إلى الهجرة بشتى السبل.

ويراقب اللاجئون الفلسطينيون في الشتات باهتمام ما جرى ويجري في قطاع غزة ومخيمات الضفة الغربية، وقلوبهم مثقلة بالألم، والأمر لا يتوقف عند احتمالات العودة إلى نوع من المواجهة بين الطرفين، إنما أن يجري استخدام التطورات في فلسطين وعبر الوجود الفلسطيني في الدول التي تستضيفهم، لتسخين الجبهات مع إسرائيل كما يحدث في الجبهة الجنوبية اللبنانية التي شهدت مواجهات بقيت محدودة كماً وجغرافياً، لكنها قد تنفلت في أي لحظة وتوسع وتصل إلى ما لا تحمد عقباه.

### تداعيات اتساع نطاق المواجهة وانعكاساتها

إن احتمالات التهجير وخلق مشكلة لاجئين جديدة، يجري تجاهلها لاحقاً، مثلما تم تجاهل قضية لاجئي 1948، الأمر الذي يترك مشكلة اللاجئين القديمة في دول الطوق من دون حل، وبالتالي يُفاقم من التوترات المتراكمة والمركبة لاسيما في لبنان، ويعيد دورة عنف شهدها هذا البلد في سبعينيات القرن الماضي، ولم تنته انعكاساتها حتى اليوم، ويقوّض عملية السلام وأي التزام بحقوق الإنسان والمواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، ويعيد المنطقة إلى نقطة الصفر والحروب العنيفة، وبالتالي توليد فترات جديدة من العنف والعنف المضاد الذي لن يبقى في نطاق المنطقة، بل يتعداه إلى نطاق أوسع، والتجارب السابقة تدل على ذلك، وخصوصاً أن الترابط العضوي للاجئين يتجاوز الحدود الجغرافية للإقليم، ويمتد هذا الترابط أيضاً إلى اعتماد أعمال قد تكون ضارة وتعتمد الأساليب العنيفة، ولاسيما أن وضع اللاجئين في أوروبا يبعث على القلق حيث لم يتم التعامل معهم كقضية ولم يتم العمل على إدماجهم بشكل سليم بل، قُبِل لجوئهم على أساس فردي وعوملوا على أنهم عديمو الجنسية.

وتشعر المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) بقلق عميق إزاء السياسات والممارسات الدولية التي تركز بشكل انتقائي على مناطق الصراعات المسلحة أو تلك التي تدور فيها أعمال عنف، والتي تحظى باهتمام عالمي وفرص تسويات وفق مصالح الدول العظيمة بدلاً من العدالة والقرارات الدولية، الأمر الذي يثير المخاوف وعلامات التعجب ويُفاقم الأسئلة، ويدفع بأصحاب القضايا المحقة نحو التطرف واللجوء إلى العنف والاحتكام للسلاح، بدلاً من الاحتكام إلى الشريعة الدولية.

ولكي لا تتكرر المآسي، ويعيش الفلسطينيون في قطاع غزة، وحتى في الضفة الغربية، نكبة ثانية، بسبب السياسات العنصرية الراجحة لدى اليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفاً، فإنه من الضروري أخذ العبر من مما آلت إليه الأمور خلال العقود الثلاثة الماضية، نتيجة لفشل المجتمع الدولي الذريع في إنفاذ القرارات الأممية ذات الصلة بالمسألة الفلسطينية، وفشل القيمين على عملية السلام في إنتاج حل للصراع المستمر، يلبي الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية والسياسية، الجماعية والفردية للفلسطينيين، والمبادرة لمعالجة كافة الأسباب الجذرية لأساس المشكلة والمسببة لكل الأعمال العنفية المشروعة وغير المشروعة وغير المبررة، ولا سيما الاحتلال في المقام الأول، والذي يجب انهاء جميع أشكاله بما في ذلك إيجاد حل للمستوطنات التي تُصادر أراضي الفلسطينيين؛ وفي المقام الثاني موضوع القدس الشرقية؛ وفي المقام الثالث والأهم، على الأقل بالنسبة لـ"حقوق" واللجئين، وهو إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين، يرتضونه ولا يقايضهم على حقهم بالعودة.

أما بشأن اللاجئين في لبنان وفي سورية، فيجب الحد من حالة الخوف والعوز الشديد، والحد من جميع الظروف التي تسمح بظهور حالات التطرف، ومكافحة الهجرة غير النظامية، والعمل الجدي للحيلولة دون السماح في تجنيد واستخدام الشباب كوقود للحروب والأعمال العنفية غير الشرعية، وبناء قدرات الشباب ليتمكنوا من المشاركة في إنتاج حلول لقضاياهم، والانخراط إيجابياً في عملية سلام، على أن تكون مبنية على أسس سليمة عادلة هذه المرة، والاستفادة من فرصة تبني المملكة العربية السعودية في القمة المشتركة العربية الإسلامية الأخيرة عقد مؤتمر دولي للسلام، والإعداد لإحياء عملية السلام وفق خيار حل الدولتين والمبادرة العربية. وتضميد جراح غزة وإعادة إعمارها، وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. وتؤكد حقوق أن ما دون ذلك لا يمكنه إيصالنا إلى اليوم التالي، وإحياء عملية السلام على الأقل في المدى المنظور، ومن دون المخاطرة باتساع رقعه الصراع المسلح وانضمام محاور أخرى إليه، وتفاقم الأزمة والخسائر وكلفة الحرب وما يرافق ذلك من أعباء إضافية ذات طابع كارثي على المجتمعات والاقتصاد العالمي الأزوم أصلاً، ونتائج وخيمة تقضي على الآمال الضئيلة أساساً لعملية السلام، وبالتالي تقويض مصداقية القوانين والمواثيق الدولية والالتزام بها.

**Palestinian Human Rights Organization (PHRO)**

**Position assessment paper (3)**

**Gaza and Palestinian refugees, repercussions and reflections**

The Palestinian Human Rights (**PHRO**) expresses its relief with the current truce and the resolving of the hostage issue, with hope that it will continue. Even though we in **PHRO** are looking forward to a comprehensive, sustainable ceasefire and the revival of the peace process, we hope that the Security Council, in today's session, will take a decision in this regard. I would also like to reaffirm **PHRO**'s firm condemnation of all brutal, unprecedented, and disproportionately violent hostilities, and the continuing threat of their resumption in the Gaza Strip, as well as the systematic targeting of civilians and civilian public figures, especially those bearing distinctive signs, such as hospitals, places of worship, and schools affiliated with the United Nations Agency for UNRWA, in particular those that sheltering displaced civilians, constituting a serious and gross violation of international human rights law and international humanitarian law and considered war crimes.

**PHRO** confirms that the deteriorating developments in the Gaza Strip since October 7, with its tragedies, siege, destruction, gross and serious crimes, and the high numbers of dead and wounded from various segments of the population without discrimination, with the majority being children and women, resulted in a state of anger and rage among Palestinians at their places of residence/refuge. This is due to their organic interconnectedness that escalates in crises despite their dispersion, fragmentation, and distraction with various daily life concerns, as a result of the ongoing catastrophic repercussions caused by the Israeli occupation and its obstinacy since 1948, by refusing their return to their lands and homes, and by enacting unjust and arbitrary laws that discriminate against everyone who is not Jewish, by denying them their right to return, with the aim of preventing them from exercising their collective right to self-determination.

### **Gaza and West Bank refugees are in the eye of tragedy and diaspora refugees are watching**

Today, November 29, is the International Day of Solidarity with the Palestinian People. It is known that the majority of the Palestinian people are refugees, they are the children and grandchildren of 1948 refugees living the repercussions and reflections of their ongoing catastrophe, where about 2.2 million people live in the Gaza Strip, including 1.7 million refugees. Their socio-economic situation has continued to decline as a result of the occupation and the land, sea, and air siege imposed by Israel. They live under collective punishment as a result of the ongoing siege since 2007. In the West Bank, there are more than a million refugees registered out of the 3.2 million inhabitants of the West Bank, which is naturally besieged and also dismembered, and Israeli occupation army attacks are concentrated on their camps, especially of Nablus, Jenin, Tulkarm, and Jericho camps.

The number of refugees in the neighbouring countries exceeds 3.5 million, the majority of whom are in Jordan. It goes without saying that refugees have always been, and still are, the root of the issue, and victims of violent targeting, attacks, and gross human rights violations, in most of the areas where they have been and are present. They live the repercussions and implications of the occupation and its ongoing hostilities, and more recently the events after October 7 in the Gaza Strip, their repercussions in the West Bank and neighboring countries, especially Syria and Lebanon in particular, where refugees are affected by the ramifications of all crises in the region, and of course, particularly those that occur in Palestine.

What was suggested in the first days of the Israeli hostilities on the Gaza Strip was an indication of the real and predicted intentions of Israel for a large-scale forced displacement, accompanied by calls for their deportation to Sinai and escalations to the point of some demanding that the international community absorb them after a large percentage had been displaced to south Gaza. This raises fears of a second Nakba for Palestinian refugees, especially if hostilities resume and expand towards the governorates of the southern Gaza Strip.

These allegations angered the Egyptian authorities, who announced their complete refusal of displacement and considered it a spark for igniting a war. This does not seem unlikely if the residents of the Gaza Strip were displaced to Sinai. Bearing in mind the experience of Lebanon, where the approximately the remaining 200,000 refugees (550,000 according to UNRWA records), some of which chose to seek refuge again in relative safety around the world, most of them illegally after they were able to cross to the other countries located along the Mediterranean sea and then to Europe. Those that remain have their state of vulnerability exploited and are used as fuel for wars and to oppose the peace process. It should be noted that Egyptian laws and policies regarding refugees are flawed, not to mention the large border area with Israel and the huge difference in population posing twice the danger.

This also raised alarm bells for the Jordanian authorities, who did not hide their fear of the real possibilities of displacing the Palestinians of the West Bank to Jordan, which would make the number of refugees greater than the indigenous population, and this was also considered a sign of igniting a war. Then, in what was later proposed for the post-war stage on how to govern the Gaza Strip, no solution addressed the issue of the refugees, who are the heart of the issue, raising the fears of the Palestinian refugees in Syria and Lebanon (the two countries already in a state of war and are using the Palestinian presence), ignoring their issues and leaving it without any solution. In addition to the host countries' fears of imposing resettlement that is constitutionally rejected, especially in Lebanon, which classifies itself as a transit country and not a permanent country for refugees where the Palestinian refugees have long been considered a sectarian demographic problem and has dealt with Palestinian refugees with an intrusive policy of exclusion and non-stay, with the aim of getting rid of the largest number of them and pushing them to emigrate by various means.

Palestinian refugees in the diaspora are watching with interest, what has happened and is happening in the Gaza Strip and the West Bank camps, and their hearts are heavy with pain, and they are not only worried at the possibility of returning to some kind of confrontation between the two parties, but rather, the developments in Palestine and the Palestinian refugees presence in the countries that host them, are used to heat up the fronts with Israel, as is happening on the southern Lebanese front, which witnessed limited confrontations, but they may break out at any moment and expand and reach undesirable consequences.

### **The repercussions of widening scope of the confrontation and its impacts**

The possibilities of displacement and the creation of a new refugee problem, which are being ignored, just as the issue of the 1948 refugees was ignored, leaves the old refugee problem in the neighboring countries without a solution, thus, exacerbating the accumulated and complex tensions, especially in Lebanon. It will repeat the cycle of violence that this country witnessed in the 1970s whose repercussions has not ended until today. It undermines the peace process and any commitment to human rights and relevant international conventions and laws, and returns the region to point zero and senseless wars. New periods of violence and counter-violence will be generated, which will not remain within the region, but will extend beyond it to a broader scope, and previous experiences indicate this, especially since the organic interconnection of refugees exceeds the geographical borders of the region. This interconnectedness also extends to adopting potentially harmful actions and adopting violent methods, especially since their situation in Europe raises concern, as they were not dealt with as an issue and no work was done to integrate them properly. Rather, they were taken as individuals and treated as stateless.

The Palestinian Human Rights Organization (**PHRO**) is deeply concerned about international policies and practices that selectively focus on areas of armed conflict or those where acts of violence are taking place. It receives global attention and opportunities for settlements according to the interests of great powers instead of justice and international resolutions. It raises fears, astonishment, and raises questions. This pushes those with just causes toward extremism, resorting to violence, and resorting to weapons, instead of respecting international law.

In order for the tragedies not to be repeated, and the Palestinians in the Gaza Strip, and even in the West Bank, not to live a second Nakba, as a result of the racist policies adopted by the extreme Israeli right, it is necessary to take lessons from what happened over the past three decades. The international community's abject failure to implement UN resolutions related to the Palestinian issue, and the failure of those in charge of the peace process to produce a solution to the ongoing conflict that meets the minimum level of human, political, individual and collective rights for the Palestinians, the initiative is to address the root cause of the problem and the source of all legitimate, illegitimate and unjustified acts of violence, which is the occupation in the first place. All of its forms must be ended, including finding a solution to the settlements; Secondly, the issue of East Jerusalem; thirdly and most the important, at least with regard to **PHRO** and the refugees, is finding a just solution to the refugee issue that they accept and is not in exchange for their right to return.

As for refugees in Lebanon and Syria, the state of fear and extreme destitution must be reduced, and all conditions that allow extremism to emerge and irregular migration must be combated. Serious actions must be taken to prevent the recruitment and use of young people as fuel for wars and illegal acts of violence, and to build the capacities of young people so that they can participate in creating solutions to their issues, and engage positively in the peace process, provided that it is built on sound and fair foundations this time. We should take advantage of the opportunity presented by Kingdom of Saudi Arabia in the recent joint Arab-Islamic summit, agreeing to hold of an international peace conference, preparing to revive the peace process in accordance with the two-state solution option and the Arab initiative. There is also the need to heal the wounds of Gaza and rebuilding it as well as

putting the internal Palestinian house in order. **PHRO** reiterates that anything less than that will not get us to the next phase, nor revive the peace process in the foreseeable future, without risking the armed conflict expanding and other axes joining it. The exacerbation of the crisis, the losses, the cost of the war, and the accompanying additional catastrophic burdens on societies and the already crisis-bound global economy, can have disastrous consequences that eliminate the already slim hopes for the peace process, thus undermining the credibility of international laws and conventions and the commitment to them.

***PHRO** is an independent non-governmental organization, established in 1997, recognized in Lebanon under registration no. 36/AD and works for promoting, protecting and defending the Human Rights of the Palestinian Refugees in MENA region. **PHRO** is a member of the international Federation for Human Rights (**FIDH**) and the **EuroMED rights** and the Arab Organization for Human Rights (**AOHR**).*

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (**PHRO**) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهرة في لبنان بموجب علم وخبر/ 36 أ.د. تعمل المنظمة على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط هذا وتتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (**FIDH**) والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (**EuroMed Rights**) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (**AOHR**)